السفير
الثلاثاء 08-10-2013 العدد 12599
4

«هيئة الاتصالات»:
الاتهامات تضرب مصداقيتنا

ردّ مدير «الهيئة المنظمة للاتصالات» عماد حبّ الله امس على اتهامات النائب غازي يوسف ونواب «تيار المستقبل» التي تناولته شخصيا وتعدته لتطال الهيئة وشرعية وجودها وكادرها البشري، مؤكدا «أنَّ نظام توفير المعدات الذي أعدَّه مجلس إدارة الهيئة ونُشر في الجريدة الرسمية منذ العام 2009 بعد استشارة مجلس الشورى هو النظام الأفضل لمنع ما اتهم هو الهيئة بالتحضير للقيام به».

وتوجّه «للدكتور النائب الممدد لنفسه من دون استشارة الشعب، انا لا مدّدت لنفسي ولا عندي شركات أمدَّد لها لتأكل خيرات البلد!».

وقال: «فوجئت بتبنِّي النائب يوسف مقولات أقل ما يقال فيها أنها خاطئة وتضرب صورة الهيئة، وصورة القطاع، وصورة لبنان اقليمياً ودولياً، كما تُدخل الهيئة في نفق النزاعات السياسية».

وفي مؤتمر صحافي عقده في مقرّ الهيئة قدّم حبّ الله لمحة تاريخية عن تأسيس الهيئة، صلاحياتها والمراحل التي مرت بها منذ إنشائها لا سيما صلاحية الموافقة على المعدات التي حصلت عليها الهيئة مؤخراً.

واكد « أنَّ الهيئةَ تعملُ من اليوم الأول بكلِّ مهنيةٍ وجدِّيةٍ وشفافيةٍ لتطبيقِ أحكامِ القانونِ»، مشيرا الى انه «من واجبنا جميعاً العملُ بالنأيِ المهنيِّ بالنفسِ وتفعيلِ عملِ الهيئةِ كمؤسسةٍ من مؤسساتِ الدولةِ، لا كمزرعةٍ، وإنجاحُها تنفيذاً لأحكامِ القانونِ خارجَ الرغباتِ والنزاعاتِ الشخصيِّةِ، وبعيداً عن الاستزلامِ».

واكد «أنَّ التمديدَ والتجديدَ لأعضاءِ إدارةِ الهيئةِ لا يتمّان إلاَّ في مجلسِ الوزراءِ ولا يسمح القانون 431 بهما»، ومشددا «أنا لست مُمَدَّداً لي ولا مُجَدَّداً لي. بل أصرِّف أعمال بعدما اختار زملائي لأسبابهم الخاصة عدم البقاء».

وبينما رأى ان «هيئة الاتصالات هيَ واحدةٌ من أهمِّ مؤسساتِ قطاعِ الاتصالاتِ الوطنيةِ، ويجبُ أن يخجلوا من التأثيرِ السلبيِّ في سمعتِها داخلياً وخارجياً، أمل «من النوابِ الحريصينَ على القانونِ وتنفيذِ وتطبيقِ احكامِ ما صاغوهُ.. ولو بعدَ مدة! وعلى رأسِهم النائبَ ذو اليد الطولى في صناعة القانون 431 من موقعه ممثلا لرئيس الحكومة الراحل الشهيد رفيق الحريري آنذاك، وبمشاركتِه الشخصيةِ في لجانِ تسميةِ أعضاءِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ».

وختم: «نحن جاهزون للمساءلة تحت سقف القانونِ وخدمةً للمصلحةِ الوطنيةِ».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"